الوضع السياسى فى بلاد المغرب

إن أول احتلال من طرف أوروبا لبلاد المغرب بعد الهجمات المتوالية التى قام بها على سواحله الأسبان وغير الأسبان هو احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ إذ وضعت بذلك نقطة الارتكاز التى تريد أن تتفرع منها ذات اليمين وذات الشمال . فتكتسح مملكة تونس وسلطنة المغرب . وفعلا فقد رأيناها بعد أن استقرت فى الجزائر إثر حروب طاحنة بينها وبين الجزائريين وبعد أن أجرت هناك تجارب استعمارية متعددة التفتت إلى تونس ففرضت حمايتها عليها سنة ١٨٨١ وبعد أن استقر لها الأمر فى هذه المملكة التفتت إلى سلطنة المغرب ففرضت عليها حمايتها أيضا سنة ١٩١٢ . وكانت إذ ذاك إيطاليا قد احتلت الجزء الشرقى من المغرب الإسلامى وهو ليبيا سنة ١٩١١ وبذلك أضحى هذا المغرب مقسما بين الأختين اللاتينيتين — فرنسا وإيطاليا — بينما تمسك الأخت اللاتينية الثالثة وهى أسبانيا بتلك القطعة الصغيرة من المغرب الأقصى وهى الريف .

ومعلوم أن المقاومة المسلحة من شعوب المغرب الاسلامى ضد المعتدين من دول أوروبا اللاتينية فقد بقيت فترات طويلة وتكررت بعد الخمود إلا أن تلك الشعوب التى أصبحت عاجزة عن مواصلة المقاومة المسلحة وإشعال الثورات بين الحين والحين رأت أنه يجب أن يقوم بكفاح سياسى كلما انهار الكفاح العسكرى للحد من سلطة المحتلين الطاغية الباغية والإبقاء على هيكل المغرب كما هو عربى إسلامى لا تشوبه شائبة ، فظهرت على المسرح حركات سياسية فى كل من تونس والجزائر ومراكش وليبيا

وإذا نظر إلى حركة تونس السياسية بالخصوص رأيناها تمتد إلى ما قبل الاحتلال حيث كانت ترمى إلى تقييد النفوذ الملكى فى تونس بدستور

تصبح به الأمة هى مصدر السلط وذلك لما رأى التونسيون إذ ذاك من محاولة فرنسا إغراء ملك تونس بالانفصال عن الدولة العثمانية واستقلاله بالمملكة تمام الاستقلال . ولما يؤدى إليه هذا الانفصال من الضعف الذى يغرى فرنسا المجاورة لتونس على حدود الجزائر بابتلاع تونس أيضا بعد الجزائر وضمها إلى ممتلكاتها فكانت الحركة الوطنية تتجلى فى مقاومة هذا الانفصال وإبقاء تونس تابعة للسيادة العثمانية وإقامة نظام دستورى يمكن الأمة من حراسة البلاد وحفظها من الدسائس التى تحاك لها فى فى الظلام لإيقاعها فى شباك الاستعمار .

وبعد أن تم الاحتلال الفرنسى للبلاد أصبحت هذه الحركة الوطنية تتمثل فى مقاومة الاحتلال الفرنسى وإيقاف نفوذ الاستعمار عند الحد الذى وضعته المعاهدات ، فالاستعماريون الفرنسيون لم يحترموا توقيعاتهم ولم يقفوا عند نصوص المعاهدات التى كتبوها بأنفسهم وفرضوها على الحكومة التونسية فرضا . بل تجاوزوها وساروا حثيثاً إلى ابتلاع الذاتية التونسية ومظاهر الحكومة الشرعية للبلاد .

وبذلك نفهم أن الحركة الوطنية كان هدفها الأول والوحيد صيانة الأمة أولا واسترجاع استقلالها الذى كان لها قبل الاحتلال الفرنسى . ثانيا : فهى لم ترض بالاحتلال ولم تقره .

ولقد تقلبت هذه الحركة الوطنية فى أطوار مختلفة اصطدمت فيها بقوات الاستعمار الطاغية مراراً إلا أنها انتظمت فى حزب سياسى على الطرق الحديثة إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ إذ قام الزعيم الكبير المرحوم عبد العزيز الثعالبى مع جماعة من رفاقه بتأسيس « الحزب الحر الدستورى التونسى » الذى يطالب بتحرير تونس وحق إدارة شئونها بنفسها طبقاً

للمبادىء التي أعلنها إذاك الرئيس (ويلسون) وبعد صراع عنيف بين هذا الحزب والسلط الاستعمارية الفرنسية كونت له خصومات فى الداخل قام بها بعض التونسيين فى شكل أحزاب معتدلة تعرض الرضى بقبول اصلاحات بسيطة مع بقاء الاحتلال وترمى الحزب الدستورى بالتطرف واحداث الهيجان . وبذلك نقلت فرنسا الخصومة الواقعة بينها وبين الوطنيين إلى خصومة بين الوطنيين أنفسهم يحارب من أجلها بعضهم بعضا كالخصومة التى شبت أولا بين الدستوريين والاصلاحيين . وهكذا استمر هذا الحزب الوطنى يلاقى الخصومة بعد الأخرى من مواطنيه الذين يثيرهم الاستعمار فى وجهه حتى يكفى كفاحه ومقاومته .

وفى سنة ١٩٣٢ قامت خصومة فى وسط الحزب المذكور وبين أعضائه القدامى والمحدثين تسبب عنها انفصال ثلة من الشبان الذين أتموا دراستهم فى فرنسا ورجعوا إلى تونس فانخرطوا فى سلك الحزب الدستورى ليعملوا مع شيوخ الوطنية الأقدمين . وبدون أن نخوض فى الجزئيات والتفاصيل التى تسببت فى هذا الانقسام والشقاق يمكننا أن نقول إن اختلاف الثقافة والتكوين الروحى والاتجاه كان له الأثر الأكبر فى حركة الشقاق كما سيبدو فيما بعد .

إن الخصومة التى شبت بين القدامى والمحدثين إثر هذا الانفصال كانت أكبر خصومة شبت بين الوطنيين وأعمقها أثراً فى انحلال القوة الوطنية التى كانت تجابه المستعمرين إذ لم يبق الخلاف فى الناحية الفكرية بل تجاوزها إلى خصومة عميقة بين أتباع الطرفين (الحزب القديم — والحزب الجديد) فى البوادى والمدن والقرى كثيراً ما تبودل فيها إطلاق الرصاص وكان لها ضحايا .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتوحيد الصفوف وإزالة الخصومة فكانت تنجح إلى أمد قصير ثم تعود كما بدأت من قبل أو أشد عنفاً لأن الاستعمار كان يغذيها وكان يريد بقاءها ليستريح وليمضى فى تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه مسرعا كالبرق فى ظل غفلة المواطنين وإسرافهم فى الخصومة فيما بينهم.

ومن المؤسف أنه فى تونس كما فى سائر بلاد الشرق كانت تقف الأنانية الشخصية والأنانية الحزبية دائماً دون توحيد الصفوف وجمع الكلمة لمجابهة المستعمر والمضى صفا واحداً فى الكفاح لإتمام مهمة تحرير البلاد. فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ كان فى تونس حزبا واحداً هو الحزب الحر الدستورى التونسى ولم يقدر لغيره البقاء لأن الأحزاب التى ظهرت معلنة الخصومة على ذلك الحزب رافعة رايتها لم يقدر لها البقاء لأنها كانت تدعو إلى الهزيمة وتعتمد على مبادىء وخطط هزيلة لا يميل إليها الشعب ولا يعتنقها الناس خصوصا وهم يعتقدون أنها من صنع المستعمر وتدبيره لإيجاد الخصومة وإحداث الشقاق. ومن سنة ١٩٣٢ إلى يومنا هذا أصبح فى البلاد حزبان أو شقان لحزب واحد الحزب الحر الدستورى والحزب الحر الدستورى الجديد الذى انفصل عنه. فالحزب الحر الدستورى الذى هو الأصل يتمسك بمبادئه التى رسمها لنفسه وأعلنها زعيمه المرحوم عبد العزيز الثعالبى فى كتابه الذى أصدره عن الاستعمار الفرنسى فى تونس عام ١٩١٩ « تونس الشهيدة »[1] ثم أعاد إعلانها مؤتمر هذا الحزب فى سنة ١٩٢٥ بمقره بنهج الجبل — تونس — ثم وضحت وحددت ووافقت عليها كافة الهيئات التونسية وحتى الحزب الجديد نفسه فى المؤتمر الوطنى العام المنعقد فى ٢٧ رمضان سنة ١٩٤٦ — راجع قسم الوثائق[2] —

(١) طبع كتاب « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية.
(٢) وثيقة المؤتمر الوطنى.

وأما حزب الدستور الجديد فقد بقيت أهدافه غامضة غير صريحة ولا محدودة فهو عندما يخطب فى الجماعات التى يدعوها للانضمام اليه وعندما يخطب فى أتباعه يستعمل التطرف فى اللهجة والشدة فى التعبير . أما عندما يكتب فى صحافته أو يدلى بتصريحات لصحف أجنبية أو يتحادث إلى شخصيات رسمية فتجد الاعتدال التام والرصانة والاعراب عن الميول الحسنة والنوايا الطيبة نحو الذين يطالبهم بتحسين حالة السياسة الفرنسية نحو التونسيين . ولم تحدد أهدافه بصورة واضحة ولم تبرز سياسته فى الحدود التى اخطها لنفسه إلا فى الفترة الأخيرة حيث شرع فى محاولة حل المشكلة التونسية بالتفاوض رأسا بينه وبين الفرنسيين دون تدخل عنصر ثالث » (يقصد الجامعة العربية ومنظمة الأمم) . وتتلخص سياسة حزب الدستور الجديد التى أعلنها صريحة واضحة فى الفترة الأخيرة فى هذه التصريحات الرسمية الصادرة عنه « نحن على استعداد لتلبية دعوة الخصم إذا ظهر عليه ما يدل على أنه يتجه اتجاها حقيقيا نزيها ويقصد بنية خالصة شريفة إرجاع سيادة البلاد لأهلها وحينئذ تتوفر للجانبين شروط التعاون الصادق المثمر لحفظ حقوق ومصالح الطرفين وفى مواقفنا السالفة أكبر شاهد على ما نقول » — عن جريدة الزهرة التونسية — ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ — لقد قلنا المرار العديدة ونعيد أننا نود إيجاد حل للقضية التونسية بين طرفين لا مصلحة لأحدهما فى إدخال طرف ثالث — الزهرة ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ — ثم صرح بورقيبة فى خطاب له نشر بعدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ما نصه « لانذيع سراً من الأسرار حين نقول ونؤكد بأننا نميل إلى طريق التفاهم والتفاوض مع الفرنسيين للوصول إلى حل يرضى العدالة والحق . كما صرح لأحد الصحف البريسية بتصريح نشرته جريدة الزهرة بعدد

أول أكتوبر ١٩٤٩ جاء فيه يجب انجاز اصلاحات أصولية وأكيدة بالبلاد التونسية يقع فيها الاعتراف بوضوح بالسيادة التونسية وإدارة البلاد من طرف التونسيين وينحصر وجود فرنسا فى مهمة الرقابة والإرشاد « ومعنى هذا الإقرار بإبقاء الاحتلال » ونشرت جريدة الحرية اللسان الرسمى لحزب الدستور الجديد بعدد ٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ مانصه « فهل من المستحيل أن توجدبالقطر التونسى مثلا بداية اتفاق جديد ودائم . ما الذى يطلبه التونسيون أن يأخذوا بأيديهم زمام أمورهم وأن يبنوا بأنفسهم مستقبلهم . وما الذى يهم فرنسا من ذلك أن تحفظ مصالحها التى يمكن أن تكون اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو أن تكون كل هذه جميعاً وهل ثمة تناقض كبير بين الموقفين . ليس ثمة من تناقض . وعلى فرض أن مشاكل قد حدث فنحن على استعداد كما يقول التونسيون للبحث عن إيجاد أحسن اتفاق يحفظ حقوقنا من جهة ويجعل فرنسا من جهة أخرى فى مأمن من كل تخوف . وقد تظهر المشاكل فى أثناء التفاوض أقل صلابة وإذا وجد من الطرف التونسى من يسوء أن يحدث تغيير فى النظام الموجود لأنه استفاد منه مصالح خاصة ويعارض كل تطور . فالوطنيون يأخذون على عاتقهم ارجاعه للصواب » وقال ونحن نرى أن هاته الاصلاحات المتأكدة من شأنها أن تقيم معالم استقلالنا سوف تعزز وتشيد من روح التعاون الفرنسى التونسى الذى يعتبر فى نظرنا ضرورة جغرافية ذلك لأننا بلد ضعيف من الوجهة العسكرية وضعيف جداً بيد أنه قوى وقوى جداً من الوجهة الاستراتيجية بحيث لا يمكننا والحالة هاته الاستغناء عن إعانة دولة كبيرة نريد أن تكون فرنسا .

وفى شهر ابريل ١٩٥٠ تقدم الأستاذ أبو رقيبة إلى الحكومة الفرنسية فى باريس بمشروع الإصلاحات التى يطالب بها والتى حصرها فى سبع نقط مؤملا استناداً على تنازله أن تستجيب السلط الفرنسية لرغباته وأن تفتح معه مفاوضات ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض قائلة إنها لا تتفاوض إلا مع ملك البلاد الذى هو صاحب الشأن فى هذا الأمر . ويستخلص من كل ما تقدم أن حزب الدستور الجديد ساز أولا فى ما اتفقت عليه الهيئات الوطنية كلها من مقاطعة فرنسا وعدم التفاوض معها وذلك أثر خلعها للملك الشهيد محمد المنصف واعتقاله إياه فى أحد المناطق الفرنسية إلى أن مات وأن لا يستجيبوا لدعوة ما تصدر من فرنسا للتفاهم من أجل حل المشكل التونسى الفرنسى إلا بعد أن تطلب فرنسا ذلك رسمياً فى رسالة تعترف فيها بأن المفاوضات التى تدعو إليها إنما تقوم على أساس استقلال تونس التام ورجوع السلطة فيها إلى أهلها .

ثانياً : أن الهيئات التونسية قد قررت أن تتولى الجامعة العربية الدفاع عن قضية تونس ضمن القضايا العربية لدى منظمة الأمم . وأن القضية التونسيه يجب أن تبحث فى وسط دولى لأنها قضية استعمارية وقع تنظيمها وتنفيذها طبق مقررات مؤتمرات دولية . فلا ينبغى أن تحل بين فرنسا وتونس وحدها نظراً لما تقدم ولعدم وجود التعادل والتكافؤ بين فرنسا وتونس إذا ما تقرر أن يحل المشكل بمفاوضات ثنائية تقع بينهما . ثم أن المؤتمر الوطنى العام الذى شارك فيه حزب الدستور الجديد قد قرر سقوط الحماية ورجوع البلاد إلى حالتها الطبيعية وهى حالة الاستقلال إلا أنه نظراً لعدم اتخاذ هذا الحزب خطة قارة وسياسة منسقة طويلة المدى بل كان يسير دائماً فى سياسة ارتجالية توضع باليوم وبالساعة وبذلك نقض تلك الاتفاقات واحدة واحدة فأعرض أولا عن الجامعة العربية وطلب

بحل القضية التونسية بمباحثات ثنائية بينه وبين فرنسا دون تدخل عنصر ثالث ثم عمد إلى مفاوضة الفرنسيين بطلب منه . مفاوضة غير محددة الأهداف ثم اشترك فى الحكم وتعاون مع سلط الاحتلال دون أن يكون لديه برنامج أو مشروع ثم رضى بإجراء إصلاحات مع بقاء الاحتلال . وربما كان يطمع من وراء كل ذلك إلى استجابة رغباته المتواضعة حتى يتمكن من أخذ نصيب ولو ضئيل فى حكم البلاد . ولكن الفرنسيين الذين عرفوا بتحجر عقليتهم السياسية قد رفضوا كل ما عرض عليهم وأخفقت التجربة التى أراد أن يقوم بها الحزب الدستورى الجديد فنشأت من ذلك هذه الحوادث الدامية التى تتخبط فيها تونس منذ أكثر من سنة .

وحرصاً منا على أن لا تبقى السياسة التونسية محتكرة لفريق واحد من الناس وألا تبقى السياسة المغربية محتكرة لحلف ثلاثى من الأحزاب[1] المغربية يجرى فيها تجاربه وينتقل من إخفاق إلى إخفاق والأمة تضيع الوقت وتدفع الثمن والقيادة لا شأن لها إلا إبراز شخصيتها وتأمين بقاء الجماعات التى تحميها وتدعم مواقفها . فإننا نريد فى هذه الفترة التى وقفت عندها تونس وقضية المغرب أن تبحث الوضع والاتجاه على ضوء الأحداث من جديد وأن تقرر الخطة التى يجب أن تسير فيها القضية . والوضع الصحيح الذى يجب أن توحد عليه جهود الأحزاب الاستقلالية المغربية كلها حتى لا تعاد مأساة التخاذل التى وقعت لتونس أثناء كفاحها الايجابى الأخير وموقف بقية الأحزاب منها سواء أحزاب التحالف الثلاثى أو الرباعى أو أحزاب ميثاق باريس . فقد احترقت تونس بنار الثورة ونكب أهلها أفدح النكبات فى كل عزيز لديهم وموقف إخواننا فى المغرب والمشرق

---

(١) يتكون هذا الحلف من حزب أبو رقيبة وحزب علال الفاسى — وحزب مصالى الحاج الجزائرى .

موقف المتفرج الذى لا يتأثر بما يرى . موقف لا ينبغى أن يكون لمن كانت آلامهم واحدة وآمالهم واحدة وعدوهم واحد .

وإننا نسوق هذه الكلمات لا لأتباع حزب بعينه ولا لسكان قطر محدود ولكننا نسوقها للذين يؤمنون بالحق ويكبرون الحق ويجعلونه فوق كل شىء وهم كثيرون بحمد الله فى هذه الرقعة التى يقوم فيها الصراع بين سكان المغرب والاستعمار الفرنسى . فمؤتمر حزب الدستور الجديد الذى انعقد قبيل الحوادث والذى جعل بمقرراته حداً لتلك السياسة الارتجالية وحطم التعاون والمشاركة وقضى على المفاوضة من أساسها ووجه الحزب إلى الكفاح فأصلح ما أفسده السالفون وجعل للأمة القول الفصل لا للقادة الذين ارتطموا فى المشاركة والتفاوض إلى هؤلاء نسوق الحديث ونصول عليهم فى أن يزنوا بميزان الحق تضحيات الأمة وبذلها النفس والنفيس فى سبيل الدفاع عن كرامتها فلا يجعلوا كل ما بذل ثمناً للتافه من الأمور وحقيرها . وليعلموا أنه إذا كان أول الكفاح فى سبيل الحرية والخلاص هو الكلام فإن الكلام هذا ليس هو شىء فى الموضوع بل بداية بعدها وسط وغاية وما الغاية إلا الكفاح الإيجابى الذى خاضته اليوم تونس وحدها من غير استعداد وبدون تنظيم أو توجيه فلقيت من أجل ذلك ما لاقته وتلاقيه فى الأنفس والأموال والكرامة والشرف . وبقيت وحدها فى الميدان لأن تحالف الأحزاب الذى كانت الغاية منه تدعيم الشخصيات والزعامات والمغالاة فى النعرة الحزبية والأنانية قبل كل شىء لم يكن لها سند من الجزائر ومراكش . وعدم التوجيه والإعداد لهذا الدور من الكفاح ودفعها إليه على غير استعداد جعل النكبات فى جانبها أوفر فالتقتيل والاعتقال والتعذيب وتخريب المنازل ونهب الأموال وإتلاف الأقوات كان تسعين فى المائة منه فى جانب التونسيين لا فى جانب

الفرنسيين الذين أصبحت عصاباتهم تفتك وتنسف فى رابعة النهار وما ذلك إلا لأن التونسيين لم يكن لهم وسائل دفاع عن أنفسهم إذا ما هوجموا فضلا عن أن تكون لهم وسائل كفاح .

إلى الذين شعروا بهذا ولمسموه فى الحوادث الأخيرة ولم يبقوا عقولهم أسيرة تأثيرات دعاة الحزبية وأبواق الزعامات بل حرروا عقولهم لينظروا باستقلال تام إلى قضية الوطن التى يجب أن تسمو على كل اعتبار فيوجهوها التوجيه الصحيح على ضوء مصلحة الوطن وحدها لا مصلحة الأشخاص ولا مصلحة الأحزاب . فقد خرجت القضية عن ميدان الشخصيات والحزبيات إلى ميدان الوطن الذى هو للجميع . ونحن لم نتعرض لما ذكرنا إلا لوضع الأمثال والمقارنة والتذكير بأخطاء الماضى لنتقيها فى المستقبل لا لنناصر حزب على حزب ولا لنزكى طائفة ولنغمط الأخرى حقها ، فكما ننتقد على أنصار الحزب الجديد عدم استقرار السياسة وضعف التوجيه والدخول فى التجارب العميقة وطغيان صفة الأنانية والكبرياء عليه حتى إذا قيل له يجب توحيد صفوف الأمة لنجاح الكفاح قال أنا الأمة والأمة أنا وما عداه ليس له فى الوجود وجود ولو وقف هذا الأمر عند الأقوال لهان الخطب ولكن هذا الحزب حاول جاهدا أن يقضى على مخالفيه فى الرأى بالقوة واستعمال العنف حتى كاد أن يشعل فتنة داخلية مسلحة يراق فيها دماء المواطنين بأيدى بعضهم وقد قامت معارك بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى كثير من البلدان تبودل فيها إطلاق الرصاص لأن القدامى كانوا لا يجدون حرية القول ولا حرية الاجتماع والأمن على أشخاصهم وعلى كراماتهم من طرف الدستوريين المحدثين الذين كانوا يعملون بالقوة والعنف على تحقيق أن ليس لغيرهم فى الوطن وجود وأن رأيهم هو رأى الأمة وإنما يقررونه من الإجراءات السياسية هو ما وقع عليه الإجماع .

أما القدامى فقد كانوا أبعد الناس عن الواقع وعن الأخذ بالأسباب الحديثة للدعاية واستمالة الجماهير وكانوا يرون أن فى جولتهم الدعائية والقائهم الخطب فى المجتمعات مما يكون الخصومة والنزاع بين المواطنين ويقيم ثارات لا يمحوها الزمن بينهم فهم يتركون الميدان لغيرهم تفاديا من أن يضرب الأمة بعضها البعض من أجلهم ومن أجل غيرهم . ثم هم من ناحية أخرى يعانون أزمة داخلية تمت واستفحل خطرها على مر الأيام وهى وجود عنصر متطرف فيما بينهم يقابل العنصر المحافظ الملتزمت الذى يقوم عليه الحزب منذ نشأته . فالعنصر المتطرف يريد أن يخوض ميدان المعركة السياسية فى الداخل أولا وأن ينازل خصومه الحرب وأن يأخذ فى الدعاية وتسيير السياسة بالطرق التقدمية الحديثة بينما يريد القسم المقابل ألا يخرج وأن لا يحيد عما رسمه من الخطط من أول يوم لتأسيس الحزب وأن يبقى عن ارتباطه الوثيق بالحركات العربية والإسلامية فى الشرق .

إن هذه الأزمة وهذا الخلاف قد عطلتا كثيراً من أعمال الحزب فهو صراع داخلى مكتوم إلا أن آثاره تبدو للذين لا يعرفونها فى تعثر الحزب وبطء سيره ويرون أن زعماءه قد تخلفوا عن أداء مهمتهم فى كثير من المواقف الحاسمة . ويرى هؤلاء الزعماء أنه إذا تصادمت مصلحة الوطن العليا بمقاماتهم كزعماء وبمصالح حزبهم كهيئة سياسية يجب أن يكون لها نفوذها وسلطانها على الجماعات فهم يقدمون مصلحة الوطن على الزعامة والحزبية . وهذا ما سبب لهم كثيراً من الخسائر فى الجموع التى تتبعهم وحملهم كثيراً من الانتقادات والاتهامات بالتأخر عن القيام بالواجب . وهذا الجانب أصبح أقرب إلى هيئة مثالية منه إلى هيئة عملية . وإن كانوا أكثر ثباتا على المبدأ وانتظاما فى السياسة وتقدير مراحلها القريب منها والبعيد .

ولقد اتحدوا مع الدستوريين الجدد مراراً وكونوا لجان تنسيق أعمال فيما بينهم بغية توحيد الصفوف وتوجيه القوة الوطنية ضد الغاصب المحتل إلا أن هذه اللجان لم تدم إلا قليلا ثم يعود الخلاف كما بدأ من أوله ونظراً لهذه الأمور كلها فقد أصبحنا مقتنعين بأنه لاينبغى أن ترسم خطط الكفاح التونسى المتوقع المقبل طبق نظريات حزب أو حزبين بل نظرية شعبية عامة تشترك فيها كل الهيئات ، والمنظمات بل سكان القطر بأكمله بواسطة ممثلين يشملهم مؤتمر وطنى عام يشترك فى انتخابه الشعب انتخابا حراً بعيداً عن الأهواء الحزبية يقوم على الكفاءة والإخلاص قبل كل شيء . وكذلك يقال فى قضايا المغرب الأخرى . فنجاحها ونجاح الكفاح وتوحيد الصفوف توحيداً صادقاً لايمكن أن يتم مع وجود الأنانية الشخصية التى طغت على بعض الزعماء فأرادوا أن يضعوا أنفسهم موضع الآلهة والأصنام التى كانت تعبد من دون الله يوم انحط العقل البشرى إلى ذلك الدرك الحقير . فحولوا هتافات الوطنيين للحرية والمثل العليا فى الحياة إلى هتافات لأشخاصهم وتقديس المبادىء والتضحية فى سبيلها إلى تقديس لذواتهم . والتضحية فى سبيل زعامتهم ورئاستهم .

فلا تتم وحدة حقيقية إلا بأن يفنى هؤلاء الزعماء شخصياتهم فى وسط الشعب وأن يحولوا اعتزازه بالحزبية إلى اعتزازه بالحق والمصلحة العليا للوطن حتى تذوب هذه الحزبية الطاغية فى الشعب ويصبح عمل الجميع لخير الجميع والوطن حق مشاع بين الجميع . وعند ذلك تتجه هذه القوة التى وقع تنظيمها وتطهيرها مما علق بها لمناهضة الخصم واسترداد الحق الذى اغتصبه . وتلك هى أمنية الجميع .

أما أن تسخر نصف قوة الوطن لمقاومة النصف الآخر ومحاربته

لأنه يرى غير رأيها خصوصا وهذا الرأى الذى يراه ليس فى مصلحة المستعمر فى شىء . بل هو أشد عليه وأكبر خطراً على سياسته . لأنه كما يسميه المستعمر ومن يرى رأيهم العنصر المتطرف فمن البر بالحركات الوطنية أن يفسح المجال فيها لحياة ونمو العناصر المتطرفة . لأنها طلائع ومقدمات صفوف الكفاح . ثم أن وجود آراء فى الأمة مما يعين على الوصول إلى الحق وصواب الرأى بشرط ألا يكون رأى من هذه الآراء مما يعين المستعمر على تنفيذ خطته وتدعيم سياسته .

إن الصفوف التى تجمع للكفاح يجب أن ترتبط برباط الصداقة والأخوة حتى تشترك فى المحن كرجل واحد . أما إذا وجهت الدعاية الحزبية على العداوة والبغضاء والانتقام فإن ذلك مما يضعف معنويتها ويفقدها روح التآخى والتضامن . فلا تقدر وهى متخاذلة أن تصمد أمام العدو ولا يليق بنا ونحن بصدد تكوين أمة على حياة جديدة أن نعلمها من أول يوم كراهية حرية الرأى والتعصب لنظرية خاصة وتأييد أشخاص على آخرين . فإنها بذلك تنحرف عن مناهج الحرية والديمقراطية إلى مناهج استبدادية تعسفية ينتظم شبحها مع شبح الاستعمار ويؤدى عملا مماثلا لما يؤديه . وبذلك يصبح أحرار الفكر المكافحون فى سبيل الوطن يحاربون الظلم والاستبداد على واجهتين واجهة المستعمر الدخيل وواجهة المواطن المغرور ، وفى ذلك بلاء وأى بلاء .

الاستعمار الفرنسى وأهدافه

أهداف الاستعمار الأوربى فى بلاد الشرق واحدة فى الأصول العليا وتختلف عن بعضها شيئا مافى الجزئيات والتفاصيل . فالاستعمار اللاتينى فى شمال أفريقيا وغيرها يختلف عن الاستعمار الأنجلوسكسونى فى غير ناحية من النواحى .

فعندما يشاهد الإنسان أن من مظاهر الاستعمار اللاتينى كبت الحريات والتجهيل والتفقير ومحاولة إبادة العنصر الأصلى من سكان البلاد الواقع عليها الاستعمار وتعويضه بأبناء الحكومة المستعمرة الذين ضاقت بهم أرضهم وضاقت بهم سبل العيش فيها .

نرى الاستعمار الانجلوسكسونى يفسح مجال الحرية للشعوب التى تحت سلطانه وإن كان يبطش بها أحيانا أخرى بطشة الجبارين . ونراه يفسح لها بعض الشىء فى مجال التعلم والكسب لأن المتعلم والغنى تكثر حاجياته فيشترى كثيرا ويستهلك كثيرا لا من اللازوميات فقط بل حتى من الكماليات . والانجليز وأمثالهم قوم صناع تجار يتطلبون مستهلكين وعدد السكان فى بلادهم لم يبلغ المقدار الذى تضيق به البلاد ويضيق على أبنائها سبل العيش فيها فهم ليسوا فى حاجة إلى هجرة واستيطان فى الخارج يتزاحمون فيه مع أبناء البلاد الاصليين بالمناكب فيضطرون إلى إبادتهم أو إزاحتهم عن أماكنهم ليحتلوها .

إن أول أهداف الاستعمار الفرنسى واللاتينى على العموم عندما يحتل أو يستعمر مملكة هو السيطرة عليها عسكرياً وافتكاك مصادرة السلطة والنفوذ من يد أهلها ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التى احتلها

وتوزيعهم فيها كجند مسلح لحماية سلطانه وكموظفين فى الإدارات لتأمين الاستعمار من الناحية القانونية . وكتجار وزراع ومستغلين للاستحواذ على موارد البلاد الاقتصادية . وكأساتذة ومعلمين لاحتلال الأدمغة والعقول والاستيلاء على المشاعر بالوسائل الثقافية القائمة على قواعد استعمارية ترمى إلى خلق جيل لا يؤمن بوجوده ولا يصدق بأمجاده وماضيه . وإنما يؤمن بقوة المستعمر وعظمته . فيتمجد بالانتساب إليها واعتناقها والاعتزاز بها . ويتخلص من هذا أن الأمة التى تصاب بهذا النوع من الاستعمار تواجه أخطارا متعددة على حياتها وكيانها ووجودها .

ويجب عليها متى أرادت أن تنظم قوتها للكفاح من أجل التحرر من سلطان هذا الاستعمار والخلاص مما فيه من خطر أن تنظم كفاحها طبق الاتجاهات الاستعمارية . فيحافظ على أراضيها ما أمكن لها أن تحافظ عليها فلا تبيعها ولا تسهل طرق تسربها إلى أيدى المستعمرين وأن تعد الأكفاء لمزاحمة فى الميدان الصناعى والتجارى . وأن تعد تعليما وطنيا يحمى حياتها من التأثر بالتعليم الاستعمارى حتى تأمن غائلته وبذلك يمكنها أن تحافظ على كيانها كاملة وتكافح بهذا الكيان حتى تصل إلى الخلاص وهى ذات شخصية بارزة منفصلة عن المستعمر لا ترتبط معه برباط ولا تمتزج به فى ناحية من نواحى حياته ، ولا تمهد له بتقليده والأخذ عنه ليبتلعها ويقضى على شخصيتها شيئا فشيئا حتى يذيبها فى شخصيته . وفى ذلك منع لها من العودة إلى الحياة .

كيف احتلت تونس

فى ١٢ أبريل سنة ١٨٨١ اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية التونسية من ناحيتين الغرب والشمال معلنة أنها ترمى إلى تأمين الحدود

حيث وقعت اضطرابات فيها بين التونسيين والجزائريين التى تقول فرنسا إنهم من رعاياها وأن من واجبها حمايتهم . واحتج ملك تونس على هذا العدوان . وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات لكل من تثبت الإجراءات القانونية على أنه أصيب من طرف الرعايا التونسيين . واحتجت تركيا أيضا بصفتها المشرفة على المملكة التونسية التى هى ولاية من ولاياتها الممتازة . ولكن رغم ذلك فقد استمرت الجيوش الفرنسية تتوالى موجاتها قادمة من الجزائر على طريق البر والبحر واشتبكت فى معارك دامية مع الوطنيين الذين أدركوا خطر هذه الحملة على استقلال بلادهم ومستقبلها ، وفى مايو ١٨٨١ كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر الملك فى تونس وكان قد اقتحم القصر الملكى الجنرال بريار ومعه أركان حربه . وقدموا للملك محمد الصادق باى نص معاهدة أجبروه على إمضائها ولم يسمحوا له باستشارة رجال حكومته فوقعها تحت الحراب وأفواه البنادق .

وهذه هى المعاهدة المسماة « بمعاهدة باردو » اسم البلد التى يسكنها جلالة الملك أو معاهدة « القصر السعيد » اسم القصر الملكى الذى تم توقيعها فيه .

إن هذه المعاهدة تنص على أن الاحتلال الفرنسى لتونس إنما هو احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن قد استتب فى البلاد ـ البند الثانى من المعاهدة المذكورة ـ أن هذه المعاهدة لم تخول لفرنسا إلا حق الإشراف على تنفيذها ومراقبة الإخلال بأى فصل من فصولها . وقد جعلت لذلك أمرين أولهما وجود ممثل فرنسا (المقيم العام الفرنسى) الذى يقوم فى آن واحد بتمثيل

حكومته لدى جلالة الملك وبإدارة بعض الشئون الخارجية للمملكة التونسية بمقتضى مرسوم يصدر له من جلالة الملك يخوله إدارة هذه الشئون وللمقيم العام هذا أن يعين ستة عشر نائبا عنه فى أنحاء المملكة التونسية لدى العمال (المحافظين) الذين يمثلون سلطة جلالة الملك فى مديريات المملكة التونسية ويسمى هؤلاء الموظفون الفرنسيون مراقبون مدنيون أى أنهم يقومون بالنيابة عن المقيم العام بمراقبة نواب الملك فى تنفيذ فصول المعاهدة كما يقوم المقيم العام لدى الملك بنفس المهمة .

والأمر الثانى وجود موظف فرنسى ثانى لدى رئيس وزراء جلالة الملك لمراقبة تنفيذ فصول المعاهدة أيضا بالنسبة لذلك الوزير الذى هو رئيس الدولة ويسمى هذا الموظف الفرنسى (الكاتب العام) للحكومة التونسية . هذا ما صرحت به ونصت عليه المعاهدة المذكورة .

أما السلطة العسكرية الفرنسية فهى تتمثل فى رئيس الجيش الفرنسى المسمى قائد جيش الاحتلال والذى أسند إليه من بعد منصب وزير الحربية التونسية . وشخصية رئيس الأسطول الفرنسى المسمى الأميرال والذى يقيم فى المرفأ الحربى التونسى فى بلد بنزت .

وأول ماعمدت إليه السلطة الفرنسية العسكرية هو إزالة السلطة العسكرية التونسية التى هى الطرف الثانى فى الاتفاق على استقرار الأمن وعلى وجوب جلاء جيوش الاحتلال الفرنسية ، فمزجت فرنسا الجيش التونسى بالجيش الفرنسى وجعلت منهما وحدة لاتتجزأ وبذلك إنعدم الطرف الثانى فى الاتفاق . وأخذ فى الوقت سيل من المهاجرين الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين باعتناقهم الجنسية الفرنسية يصبحون فرنسيين يغمر

هذا السيل من ناحية الإدارة التونسية كموظفين فى سائر المرافق ومختلف الدرجات وكمزارعين يحتلون الأراضى التونسية والخصبة منها على الخصوص ليتولوا استغلالها كما يحتل الآخرون فى صورة شركات استغلالية المناجم والسباخ ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع حتى بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ٢٢ ألف فى الإدارة التونسية إزاء ستة آلاف من التونسيين وبلغ عدد مايملكه ٢٠٠ ألف مستعمر فرنسى من الأراضى الزراعية الخصبة ما يوازى مايملكه ٣ ملايين ونصف من التونسيين من الأراضى القاحلة والمتوسطة الإنتاج .

أما المناجم والمصانع والمصارف فإنها كلها بيد الفرنسيين وكذلك السيطرة على التصدير والتوريد التى تتحكم فى موارد البلاد فإنها بيد إدارة فرنسية تعرف كيف تصدر وكيف تستورد وكيف تبادل بضاعة ببضاعة على قاعدة تفضيل الاستغلال الفرنسى وتقديم المشاريع الاستعمارية على غيرها ومن أجل ذلك جاء الفقر للعنصر الأهلى وأضيف إلى التقتير والدس فى التعليم والإهمال من ناحية التغذية والشئون الصحية فأصبح العنصر الأهلى عرضة لأخطار هذه الأمور .

وإذا أضيف إلى هذا محاولة الاستعمار تحطيم شخصية الأمة وإذابتها شيئاً فشيئاً فى شخصيته بواسطة وسائل الدعاية والتثقيف وبواسطة جماعات المبشرين المنبثة فى كل مكان والتى ترمى كلها إلى تحويل هذا الشعب الأفريقى العربى المسلم إلى شعب فرنسى انسلخ عن ماضيه وعن مقومات حياته وعن عقيدته وتقاليده وأخلاقه . فأصبح مغموراً بالمدنية الأوروبية التى جاءوا بها إليه لا لترقيته وتمدينه ولكن لسلمه ومسخه وإعدام ذاتيته

حتى يتحقق بذلك المطمح الاستعمارى وهو جعل هذا المغرب قطعة فرنسية بكل معنى الكلمة يطلق عليها الاسم الذى ابتدءوا بتسميتها به من الآن وهو فرنسا ماوراء البحار .

وبذلك تقوم فرنسا بأداء رسالتها فى هذه البلاد الإسلامية مثلما أدت أختها أسبانيا رسالتها فى بلاد الأندلس من قبل ومثلما حاولت إيطاليا أن تقوم به فى ليبيا لولا أن حالت الأحداث العسكرية والسياسية بينها وبين ذلك .

مراحل القضاء على السيادة التونسية :

١ — بعد فرض اتفاقية المرسى على تونس سنة ١٨٨٣ استأثرت فرنسا بالسلطة الإدارية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ فى ١٨٨٣/٣/١١ موظفا فرنسيا هو سكرتير عام الحكومة التونسية مهمته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء وتهيئة المراسيم وعرضها على جلالة الباى ثم استولت على اختصاصات الحكومة التونسية بأكملها وجعلت من المقيم العام الفرنسى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية التونسية وهو فى الوقت نفسه ممثلا لفرنسا فى تونس . ومن قائد جيش الاحتلال وزيرا للحربية التونسية ومن قائد الأسطول الفرنسى وزيرا للبحرية . كما جعلت على كل إدارة تونسية مديرا فرنسيا له كل اختصاصات الوزير فأصبح مجلس الوزراء التونسى يتركب من ٧ وزراء تونسيين ليس لهم إلا تتميم الشكليات و ٧ من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسى وهو موظف فى السلك الدبلوماسى الفرنسى تابع لوزارة الخارجية الفرنسية . وإلى جانب هذا أحدثت فى

داخل المملكة التونسية — بمقتضى مرسوم فرنسى مؤرخ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — المراقبين المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسى مهمتهم فى الظاهر الإشراف على العمال (المديرين والمحافظين) التونسيين والإدارات المحلية وبيدهم قوات الأمن والقوة العامة . كما أن فرنسا فصلت مناطق الجنوب التونسى الذى يقدر بثلث القطر عن أرض الوطن ووضعتها تحت الحكم العسكرى المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة .

٢ — عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوما من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسى فى تونس وقد جاء فى هذا المرسوم « يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام للمراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التى يصدرها جلالة الباى ولإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسى » . فأصبحت بذلك جميع المراسيم التى يصدرها باى تونس لا مفعول لها إلا بإمضاء المقيم العام . ثم اختصرت الإجراءات وصارت الإقامة العامة هى التى تحضر المراسيم الملكية لعرضها على الباى لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال السلطة التشريعية لتنفيذ برامجها الاستعمارية بمراسيم صادرة فى الظاهر من الدولة التونسية .

٣ — استحوذت فرنسا على السلطة القضائية فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة فى أرض الجمهورية الفرنسية وتختص بالنظر فى قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك فى قضايا العقارات المسجلة عموما والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالك . وقد تم هذا بموجب

سلسلة مراسيم مؤرخة فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين فجعلت على رأس العدلية التونسية مديرا فرنسيا وأناطت مهمة النيابة العمومية لموظفين فرنسيين واسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لحاكم فرنسى .

السياسة الاستطانية : كانت الجالية الفرنسية عند فرض الحماية لاتزيد على بضع آلاف يشتغلون بالتجارة والوساطة وفى بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية . وبعد أن استوات فرنسا على أداة الحكم فى تونس أصبحت الحكومة نفسها تشجع هجرة الفرنسيين إلى تونس واضعة أمامهم كل المغريات المادية والأدبية وعمدت إلى الأراضى الخصبة فاقتطعتها إلى الفرنسيين ومنحتهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة التونسية لاستثمارها فبلغت بذلك هدفين — انتزاع الأراضى من أبناء البلاد وإيجاد جالية فرنسية عتيدة تعتز بثروتها وبجهادها .

وفى الوقت نفسه أخذت السلطة الفرنسية تحدث الوظائف بلا حساب لتسندها إلى جحافل الفرنسيين النازحين إلى تونس وقد أصبح عدد الموظفين فى القطر التونسى ما يقارب ٦٠ ألف منهم خمسة آلاف من التونسيين .

السياسة الاقتصادية : ولم تقف فرنسا عند تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وتمكينهم من السيطرة على الجهاز الإدارى بل أضافت إلى ذلك أن أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجيا من أيدى أبناء البلاد إلى الفرنسيين . كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقتل الانتاج التونسى وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بين تونس

وفرنسا كما قضت على علاقات تونس التجارية . مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها إلا بعض المواد التى لا تحتاج إليها فرنسا كالفسفات فتسمح بتصديره للخارج للاستحواذ على ما يعادله من العملة الصعبة .

السياسة الاجتماعية : وفى الميدان الاجتماعى كانت روح الإدماج والمحق تتجلى واضحة فى السياسة الفرنسية فقد أهملت العناية بالصحة العامة فكانت الأمراض متضافر مع الفقر والجوع للفتك بالشعب التونسى . وحالت دون انتشار التعليم فحددت عدد المدارس بكيفية لا تتناسب مع عدد الأطفال البالغين سن التعليم حتى بلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة فى المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم. ووقفت حجر عثرة فى سبيل نشر الثقافة العربية وفرضت على الناشئة التونسية برامج فرنسية كان القصد منها قتل الروح القومية فى الشباب التونسى وإضعاف مقوماته الوطنية من لغة ودين وتاريخ .

هذا هو بعض ما آلت إليه الحماية الفرنسية التى فرضت على تونس باسم حفظ الأمن والنظام وجاءت باسم الإصلاح والمدنية الأوروبية . وهذه هى الإصلاحات التى تعهدت فرنسا بإنجازها لتحسين الأحوال الداخلية فى تونس وتدعيم علائق الود القديم وروابط حسن الجوار بين الدولتين.

لمحة تاريخية عن تونس

نفصل الآن بعض الشيء مما أجملناه سابقاً عن تاريخ تونس من فجر نهضتها الأخيرة ونوضح كيف أن مقدمات الاحتلال والدسائس التي حيكت لوقوعه قد عطلت حركة النهضة التونسية وشلت مشاريع التقدم التي وضعها التونسيون لبلادهم وأمتهم ثم أعقب هذه العراقيل وقوع الاحتلال .

كانت تونس تابعة للدولة العثمانية كولاية ممتازة مثل مصر تتمتع بجانب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي ولما تولى أمرها أحمد باشا باي الأول وهو عاشر أمراء الدولة الحسينية سنة ١٨٣٣ . نهض بالبلاد التونسية الفتية وأقام فيها دعائم التطور والعمران من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية . وكانت رغبته تعمل على تحقيق أهداف كبيرة تجعل من تونس دولة عربية إسلامية ترتبط بالدول العثمانية ارتباط مودة وصداقة لا غير . وكان كل سعيه منصرفا إلى إقناع الدوائر العثمانية بضرورة الاعتراف بسيادة الدولة التونسية . ولم ينفرد أحمد باشا باي ملك تونس بهذا الاتجاه وحده بل سار على منوال غيره مثل والي مصر وغيرها من الولايات العثمانية التي أصبح ولاتها يشاهدون الانهيار المخيف الذي أضحت الدولة العثمانية عرضة له بدافع تعصب أوروبا ضدها وأثارة المشاكل والحروب عليها ليتم القضاء على الرجل المريض ويتقاسم الأوروبيون تراثه . فقد استقر في أذهان أولئك الولاة العثمانيين أن يستقلوا بالولايات التي تحت أيديهم وأن ينشئوا فيها دولا إسلامية صغيرة على الطرق الحديثة وأن يحصنوا أعضاء هذا الجسم التي بقيت سليمة من امتداد المرض والاعتلال إليها .

بالرغم من أنهم كانوا يهدفون إلى عمل صالح سليم فان الدول الاستعمارية الأوروبية أرادت أن تستغل هذا الاتجاه وأن تحوله إلى صالحها بأن تنشط أولئك الولاة وتعينهم على الاستقلال حتى تحرر بذلك دولة الخلافة وتصبح أجزاء مشتتة يسهل التقامها وابتلاعها .

وقد شاهدنا فى فترة ولاية ملك تونس هذا أحمد باشا باى اتصالات نشيطه بينه وبين فرنسا واقتبالات له فى أرضها كاقتبالات رؤساء الحكومات والدول المستقلة . ولايخلو وقت من تنشيط فرنسا لهذا الملك على الاستقلال ووعدها له بالإعانة والتأييد حتى أصبحت هذه السياسة مكشوفة للشعب التونسى . فأصبح يعلن فى صراحة معارضته لها واستنكاره كما أصبح يعلن فى كل مناسبة شدة ولائه للدولة العثمانية وتمسكه بالارتباط بها والعمل على إرغام الملك بإجراء قانون التنظيمات الخيرية التى صدرت فى تركيا وكثيراً من ولاياتها وماطل هذا الملك فى إجرائها فى تونس لأنها تحد من سلطانه وتجعل الكلمة الأخيرة فى كل شىء للأمة . فهى نظام ديمقراطى مقتبس مما كانت تتمخض به أوربا فى تلك العصور وأوروبا نفسها هى التى أجبرت الدولة العثمانية على أن تقيم نظام الحكم فيها على ذلك الأسلوب لأنها تريد أن تتخذ من الحريات والمساواة فى الحقوق شباكا لصيدها وآلات لدسائسها التى تريد أن تمتد فى سائر أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كلفت مرامى الباى الاستقلالية والاستعداد لها جهداً ماليا كبيرا أثقل كاهل الشعب لأنه بقدر ما فتح من أبواب المصروفات فى تكوين النهضة التى أرادها لم يفتح بابا واحدا للايراد ولم يعبد سبل الإنتاج ولم يهيىء الموارد الكافية للمصروفات واعتمد الضرائب والضرائب فقط . وذلك ما حدى بالتونسيين إلى المطالبة بإجراء التنظيمات الخيرية والحكم

الديمقراطى الذى يحمى فى آن واحد الشعب من السخرة ووفرة الجبايا ويحافظ على الروابط السياسية بين تركيا وتونس .

ومما صنعه هذا الملك لكى يستقل عن الدولة العثمانية إسقاط المبلغ المالى الذى كانت تونس ملزمة بدفعه للخزانة العثمانية . واعتذر الملك فى مطالبته بإسقاط ذلك المبلغ لكثرة النفقات التى تتطلبها المشروعات الجديدة . ثم حول المكاتبات الرسمية التى كانت جارية بينه وبين الدولة العثمانية من اللغة التركية إلى اللغة العربية . وفى الناحية الداخلية نظم الجيش التونسى الذى بلغ عدده ٣٠,٠٠٠ ألف على الطرق الحديثة وأنشأ كليتين حربيتين إحداهما بحرية وأخرى برية وجلب إليهما خبراء عسكريين من أوروبا لتخريج ضباط تونسيين وكون أسطولا وأعد مراسى وشيد موانى لصناعة السفن ومصانع للأسلحة ومستودعات للذخيرة ومخازن للحبوب لتموين البلاد فى سنى الجفاف وتصدير ما يزيد على حاجة البلاد إلى الخارج .

واتجه إلى الإصلاح الإدارى والسياسى فأحدث لقب وزير فى المناصب السياسية وهكذا أصبحت تونس تتكون حكومتها من رئيس وزراء ووزير للداخلية ووزير للخارجية ووزير للحربية ووزير للمالية .

وتوفى هذا الملك والمشاريع التى عملها لا تزال فى البداية ، وأسس الدولة التى أراد أن يقيمها لم تتم بعد . وجاء بعده أخوه الملك محمد باشا فأتم أصول هذه النهضة بإعلانه النظام الدستورى ورجوعه إلى الرغبة فى الارتباط بالدولة العثمانية أعلن « دستور عهد الأمان » الذى هو صورة من وثيقة حقوق الإنسان وامتداد لقانون التنظيمات الخيرية الذى أعلن فى تركيا من قبل . والدستور التونسى هو أول دستور فى العالم العربى

وفى ١ سبتمبر ١٨٥٧ دعى هذا الملك أعيان الشعب التونسى ورجال السلك السياسى الأجنبى وأقسم اليمين فى حفل رسمى على العمل بالدستور الجديد ، وتشكلت اللجان لوضع شروح وتفاصيل لهذه الوثيقة الجديدة . (راجع قسم الوثائق) .

وبجانب هذا العمل الإصلاحى الشامل كون المجالس البلدية فى جميع المدن التونسية التى تكلفت بإصلاح الطرق وتنوير الشوارع . كما عمل جلالته على جلب أدوات الطباعة العربية ولم تطل حياة هذا الملك ليتم ما شرع فيه بل توفى وولى أخوه من بعده محمد الصادق وقد وجد بجانبه الوزير المصلح « خير الدين باشا » فأقام الحكم الدستورى وأبرزه للوجود بأحداث برلمان تونسى مكون من ٦٠ عضوا من التونسيين للنظر فى شئون الدولة التونسية يسمى (المجلس الأكبر) ولكى نوضح مقدار السلطة التى كانت لهذا المجلس نذكر أنه فى أحد جلساته عرض طلب من الملك يلح فيه فى زيادة مخصصاته فقام أحد أعضاء المجلس وقال إن البلاد فى بداية نهضة ومقبلة على إصلاحات كثيرة لا يمكنها أن تزيد فى مخصصات الملك بل على الملك أن يقتصد فى مصروفاته ووافق كل الأعضاء على هذا الرأى .

ومن أهم الأعمال التى قامت بها الدولة فى هذه الفترة توزيع الأراضى الزراعية التى تملكها الحكومة التونسية على صغار الفلاحين والزراع ووضع أول وزارة للصحة لاستقصاء الأمراض الوبائية وتنظيم برامج التعليم بجامعة الزيتونة وتأسيس المعهد الصادقى وهو أول معهد لدراسة العلوم العصرية واللغات الأجنبية . وفى هذه الفترة صدرت أول جريدة عربية رسمية فى تونس « الرائد التونسى » وهى الثالثة فى العالم العربى إذ صدرت

قبلها جريدة الوقائع فى مصر والجوائب فى اسطنبول . وقد أطلق الملك محمد الصادق هذا على حكومته اسم الدولة التونسية كما أعطى لنفسه لقب ملك بينما كان اللقب الذى يعطى من طرف الدولة العثمانية لملوك تونس لقب مشير وتأتيه (الخلعة) البدلة الرسمية والأوسمة من السلطة العثمانية . وبذلك تتم ولايته بعد بيعة أهل البلاد له بالولاية .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى حثيثة نحو الحضارة والرقى فى جميع الشئون . وخشيت فرنسا أن يشتد ساعد هذه الدولة الفتية بسبب ما أدخل عليها من وسائل النهوض فتصبح فى حصانة ومناعة عن الاستيلاء والابتلاع فأخذت فرنسا تعمل جادة لعرقلة وسائل النهضة والاكثار من الدس والشغب حتى تشغل الحكومة التونسية عن المضى لأهدافها . ومن ذلك أنها وهى التى جاءت بأسطولها مع الأسطول الانجليزى إلى مرسى تونس ونزل قواد الأسطولين وذهبوا مع سفيرى الدولتين إلى الملك محمد وأعلماه بأن دولتيهما تلحان فى المبادرة بإعلان الحكم الديمقراطى فى البلاد . ولما أعلن الحكم الديمقراطى وأصبح المجلس النيابى المنبثق منه حجر عثرة فى سبيل دسائس فرنسا وتدخلاتها فى شئون تونس أصبحت تطالب فى إلحاح وفى صور من التهديد ملك تونس لتعطيل الحكم النيابى وحل البرلمان ولو لأجل محدود .

وفى الفترة التى عطل فيها البرلمان وقعت الثورة من التونسيين احتجاجا على ذلك وعلى ما ترتب عنه واتكأت فرنسا على هذه الثورة فبادرت بتنفيذ خطة الاحتلال . وبقيت تونس محرومة من النظام النيابى تحكم من طرف رجال الاحتلال الفرنسى حكما استبداديا مباشرا لا رأى للشعب فيه .

وفى سنة ١٨٩٠ أعطى حق تأسيس مجلس شورى للنظر فى ميزانية البلاد التى يدفع أغلبها التونسيين للفرنسيين فقط وكان تعيينهم بطريق الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع انتقاءهم من بين أصحاب الشركات وكبار التجار والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية . وفى ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ عينت الحكومة عدداً من التونسيين أعضاء فى هـذا المجلس واختارتهم من بين المشايعين لها المخلصين لسياستها وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ ٣٢ منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ ١٨ فقط يقع تعيينهم باختيار المقيم الفرنسى وعلى أثر الحرب العالمية الأولى فى ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ عقب ظهور الحركة الوطنية الاستقلالية الماثلة فى الحزب الحر الدستورى التونسى الذى أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبى أصدر المقيم العام لوسيان سان إصلاحاته التى كانت تعتبر فى نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير من التصرف فى كثير من الشئون الإدارية . والحقيقة أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية لترضية أمانى التونسيين وسد حاجة الشعور القومى فى ذلك الحين بل إنها فى كثير من فصولها فتحت أبواب ابتلاع الذاتية التونسية . ولذلك كان موقف الوطنيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم ما فيها أنها استبدلت المجلس الشورى بمجلس آخر أسمته المجلس الكبير له سلطة استشارية محضة على أكثر فصول الميزانية فقط وزيد فيه عدد الأعضاء الفرنسيين من ٣٦ إلى ٤٤ من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية للجالية الفرنسية وبقى عدد الأعضاء التونسيين ١٨ كما كان الحال فى (المجلس الشورى) السابق .

وفى ٢٨ مارس ١٩٢٨ استصدر المقيم العام لوسيان سان مرسوما

برفع عدد الأعضاء الفرنسيين (بالمجلس الكبير) من ٤٤ إلى ٥٣ والتونسيين من ١٨ إلى ٣٦ .

وفى سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من ٥٣ إلى ٥٦ والتونسيين من ٣٦ إلى ٤١ مع إبقاء نظر المجلس الكبير هذا مقتصرا على الاستشارة المالية .

ومهما كان عدد أعضاء المجلس التونسيين وسلطاتهم فيه وأسلوب اختيارهم له فإنهم لم يكونوا نوابا عن الأمة بالمعنى الصحيح ولم يكن لديهم من السلطة والصلاحية لكى ينظموا ميزانية الدولة دخلا وخرجا طبق ما تقتضيه مصلحتها وما تتطلبه نهضتها . إذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية العدد التى يمتاز بها الفرنسيون فى هذا المجلس وأسلوب انتخابهم الصحيح الذى يخولهم بحق تمثيل الفرنسيين فى تونس ومصالحهم مع كون الرئاسة العليا فى هذا المجلس للمقيم العام الفرنسى اتضح لنا أن زمام الأمور فى هذا المجلس بيد الفرنسيين وأن التونسيين آلة وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين فى المجالس المنتخبة التونسية كالبلديات ومجالس الجهات (المديريات) والمجلس الكبير هذا والمجلس الشورى من قبله إنما هو وضع باطل وافتيات مفروض على الأمة والحكومة التونسية إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلدا من البلدان حق التمثيل والانتخاب فيها والاشتراك فى مجالسها النيابية ولكن الاستعمار بين الفرنسيين فرضوا هذا الأمر وأمرا آخر بعده ، وهو انتخابهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسى فى فرنسا وهم يقطنون تونس يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابى فى مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عمليا أن تونس بلاد فرنسية كسائر المستعمرات التى ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة فى مجالسها وحق

الانتخاب لنواب عنهم فى برلمانهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذى لا تتمتع به أية جالية فرنسية تقيم فى جهة من جهات العالم ولا يمكن أن تمارسه إلا فى وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون بلاد أجنبية عن فرنسا ليس للفرنسيين فيها حق التمثيل النيابى على أرضها ولا حق انتخاب نواب عنهم وهم فيها مقيمون يمثلونهم فى مجلسهم النيابى . فى فرنسا .

وقبل أن نختم هذا الفصل الذى أردنا منه بيان تعطيل فرنسا لحركة النهضة وحرمانها من الحكم النيابى الديمقراطى الذى تمتعت به فى عهد استقلالها حينا من الزمن ثم هى لم ترجعه فى عهد احتلالها لتونس بل عطلته تماما وعملت على إرجاع السلطة التشريعية للفرنسيين بواسطة هذه المجالس التى تنشئها وتمدها بالسلطان الكامل فيها وأكثرية العدد ثم تجعل فيها من التونسيين الذين يخدمون مصالحها ويخلصون لسياستها صوة مداسة تحاول أن تغالط بها الرأى العام التونسى والرأى العام العالمى بأن للتونسيين نيابة وانتخابا نرى لزاما علينا أن نبين ولو فى إيجاز الظروف والملابسات التى أحاطت بتكوين (المجلس الكبير) أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨

أوفد الحزب الحر الدستورى التونسى وفد إلى مؤتمر الصلح فى باريس برئاسة الزعيم عبد العزيز الثعالبى عرض على الرئيس « ويلسن » لائحة تتطالب فيها تونس بحق تقرير مصيرها طبق الشروط التى أعلنها ذاك الرئيس ويلسن وامتدت الحملة الوطنية على الاستعمار الفرنسى فى تونس من ذلك الحين واشتد الصراع كما هو الشأن عندما يرتفع صوت المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن المنكوب بها .

ووقعت أثناء ذلك أزمة بين الإقامة العامة فى تونس وبين البلاط الملكى

إذ زعمت فرنسا أن ملك تونس (محمد الناصر) لا يوافق على مطالب الوطنيين ولكن هذا الملك أعلن أنه لا يعارض فى كل ماينهض بشعبه ويحقق له حريته وسعادته . وعزم رئيس الجمهورية اذاك على زيارة تونس وعزمت تونس كلها على مقاطعته وخشى رئيس وزراء فرنسا «بون كارى» مغبة هذا الأمر فأبرق إلى الملك يقول « إن مطالب الأمة التونسية بصدد المصادقة عليها هنا وانجازها فى القريب » .

ولذلك أملى وطيد فى اقتبال رئيس الجمهورية بما يناسب . وزار رئيس الجمهورية تونس وبعد رجوعه إلى فرنسا تقدم المقيم العام (لوسيان سان) إلى الملك الناصر بمشروع إصلاحات تافه هزيل فى غير ناحية منه مساس بالذاتية التونسية وسلطة الملك . وصرح للملك بأن هذا ماوعدتكم فرنسا بانجازه فاغتاظ الملك الناصر وقال ليس هذه مطالبنا . ولاأوافق عليها ومن هنا ساءت العلاقات بين القصر والإقامة العامة وتوفى الباى بعد أيام من وفاة حامت حولها الأقاويل وعرض نفس المشروع على خلفه الملك محمد الحبيب فوقع عليه واذاك أعلن الحزب الحر الدستورى مقاطعة المشروع والامتناع عن المشاركة فى انتخاب المجالس التى ورد ذكرها فيه .

وكادت أن تحقق هذه السياسة وأن يسقط مشروع الاصلاحات وأن يبعد المقيم عن منصب الإقامة بسبب ذلك . ولكن برز إلى الميدان أفراد استمالهم هذا المقيم فخرقوا إجماع الشعب وشاركوا فى انتخابات صورية شارك فيها عدد ضئيل حتى أن بعض النواب فى دائرة يبلغ عدد الناخبين فيها ١٨ ألف لم يشارك منها إلا ثلاثة عشرة رجلا بالاكراه .

وهكذا تم إجراء الاصلاحات وقيام المجلس الكبير وفروعه وعبروا

عن هذه السياسة بسياسة المشاركة . ومفهوم المشاركة هذه أن السلطان أصبح فى البلاد للفرنسيين وأنهم تفضلوا بإشراك التونسيين بذلك المقدار الضئيل فى العدد والنفوذ . وكما يقال عن تعطيل فرنسا لنظام الحكم النيابى الديمقراطى فى تونس يقال عن تعطيلها للنهضة التعليمية وتحويلها المدارس إلى مصانع تصنع رجالا فرنسيين أومذبذبين بين الروح الشرقية والروح الغربية مما أضحت البلاد من بعد ذلك تعانى ويلات أثارة بالانقسام والاختلاف فى الرأى والاتجاه وتلك هى معاول الاستعمار التى يحطم بها وحدة كل أمة . ويستخلص من هذه الخاتمة أنه كلما ارتفع صوت الفكرة الاستقلالية التى تطالب باستقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها إلا وقاومتها السياسة الاستعمارية بالقوة والعنف تارة وبمصادمتها بجماعة من المواطنين أنفسهم يسفهون فكرة الاستقلال ويحبذون بقاء الاحتلال ويطالبون بإصلاحات سطحية وتغييرات جزئية يزعمون أنها تسير بهم إلى الاستقلال الذاتى لا الاستقلال الكامل على مراحل . فتشتد الخصومة بين هؤلاء وبين المطالبين بالاستقلال والجلاء فيتعطل سير الكفاح وتعتل نفسية الأمة ويستريح الاستعمار ويسارع فى تنفيذ دسائسه وخططه الخبيثة فى فترة النزاع القائم بين الوطنيين .

إنك لتشاهد هذا واضحاً جلياً كلما فحصت تاريخ الكفاح وأطواره فترة فترة . وبذلك يصح ما يقال التاريخ يعيد نفسه .

فرنسا تتخلى عن تعهداتها

لقد تعهدت فرنسا بحماية تونس من أى عدوان داخلى أو خارجى وحماية شخص الملك ونفوذه وعائلته . واحتلت الأماكن الاستراتيجية التونسية بدعوى التمكن والوصول إلى إنجاز هـــذه التعهدات عند الاقتضاء .

وفى الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ — ١٩٤٦ لما نزلت القوات الألمانية والإيطالية بتونس بارحها جيش الاحتلال الفرنسى القائم على حمايتها دون أن يطلق طلقة واحدة بل أخذ الأسلحة والعتاد وتسلل بهما إلى حدود تونس الغربية ووقف هناك ينتظر رجحان أحد الكفتين لينضم إليهما ، — كفة جيوش الحلفاء — بالجزائر وكفة جيوش المحور فى تونس — وبذلك وجدت الفصائل الألمانية التى نزلت بتونس أولا البلاد خاوية على عروشها من كل قوة مسلحة يمكن أن تدافع عنها . فتخلت فرنسا بدورها عن أهم تعهداتها — وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى — يمكن أن يقع عليها .

مشاورة سياسية :

فى أثناء احتلال جيوش المحور للبلاد التونسية ومحاولة إيطاليا عقد معاهدة مع جلالة ملك تونس أقل ما تفيده انتهاء العهد الفرنسى فى تونس وحلول العهد الإيطالى محله وماطل جلالة الملك المنصف فى استجابة رغبات الإيطاليين . وهنا قام أعوان فرنسا من التونسيين الذين يخلصون لها حية وميتة وأوعزوا لجلالة ملك تونس أن يتقدم بطلب إلى المارشال بيتان يرغب فيه إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية الفرنسية . ولا يخفى مافى

مثل هـذا الطلب من الاعتراف ببقاء الحماية وتبعية تونس لحكومة المارشال بيتان . وقد أجاب المارشال بتأجيل النظر فى هذا الطلب إلى انتهاء الحرب . وهذا مما أحفظ الفرنسيين من أنصار ديجول على ملك تونس لاعترافه بالتابعية لحكومة بيتان . فما كادت جيوش الحلفاء تطأ أرض تونس وتصل طلائع جيش ديجول إليها حتى بادروا بخلع جلالة الملك محمد المنصف واعتقاله وإقالة حكومته وإبعاده إلى صحراء الأغواط بالجزائر ثم إلى (تفس) بالجزائر ومنها إلى بلدة (بو) بجنوب فرنسا وأبقى هناك إلى أن مات وجىء بجثمانه إلى تونس حيث دفن بها .

وفى خلع الملك اعتداء من فرنسا على شخصه الذى تعهدت بحمايته واحترامه ثم طغت موجة من الاضطهادات الوحشية الفظيعة ضد الشعب التونسى بأكمله فاستحرى القتل بدون محاكمة والاعتقال والسجن وانتهاب الأموال وانتزاع المكاسب بدعوة أن التونسيين قد تلقوا جيوش الاحتلال الألمانى بفرح وسرور كأنهم يريدون منهم وهم المجردون من كل سلاح أن يحاربوا الألمانيين فى الوقت الذى انسحبت فيه الجيوش الفرنسية انسحاب المستسلمين إلى حدود الجزائر .

موقف تونس .

وإزاء سلوك فرنسا هذا نحو ملك البلاد وشعبه قرر التونسيون مقاطعة فرنسا والأعراض عنها وعدم مطالبتها بأى شىء وتركها تستعمل القوة وتسير تحت عاطفة الانتقام ما شاءت لها عواطفها الملتهبة بغضا وحقدا ضد التونسيين أن تسير .

وعين الجنرال ماست مقيما عاما فى تونس فوجد هذا الأعراض ولم

يجد أمامه مجالا لتلطيف حدة هذا التوتر فدعى إليه نخبة من أنصار السياسة الفرنسية الذين اعتادوا إعانتها على الخروج من الأزمات وأناط بهم مخاطبة الوطنيين فى تشكيل لجنة مشتركة من الفرنسيين والتونسيين مهمتها تدوين برنامج إصلاحات يقع إدخالها على تونس ترضيه للرغبات الوطنية وتمهيدا لتحسين العلاقات بين تونس وفرنسا ودعت تلك النخبة شخصيات من قادة الحركة الوطنية من بينهم الأستاذ أبو رقيبة رئيس حزب الدستور الجديد والأستاذ صالح فرحات رئيس حزب الدستور القديم والأستاذ حسن قلاتى رئيس حزب الإصلاح سابقا والسيد الطاهر ابن عمار رئيس الغرفة الفلاحية وغيرهم من الشخصيات التونسية .

وقد وقع اجتماعهم بمصيف حلق الواد وعرض المكلفون من طرف المقيم العام المشروع الذى كلفهم بإبلاغه إلى الوطنيين فقام بمعارضته واستنكاره الأستاذ صالح فرحات وأقنع بقية الحاضرين بوجوب اختبار حسن نية المقيم العام من عدمها بأن يقدم إليه مشروعا معارضا يشتمل على شروط أن قبلها المقيم دلى بذلك على حسن نيته ووجب اذاك الدخول فى لجنة البحث عن حاجيات البلاد ومن هذه الشروط إعطاء حرية الاجتماعات لاستشارة الشعب فى المشاركة فى اللجنة التى عرضها المقيم . وإرجاع جلالة الملك إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين ورفع الرقابة على الصحافة لتعبر بحرية عن فكرة الشعب إلى غير ذلك .

ولما عرض هذه الشروط على المقيم رفضها ، وعند ذلك دعى الأستاذ صالح فرحات وزملاءه من الوطنيين إلى عقد اجتماعات وتكوين لجنة وطنية محضة لاتتصل بالمقيم ولا بغيره تعمل على إعداد دستور ونظام للبلاد ومطالبة الدول الممثلة للجبهة الديمقراطية بالموافقة عليه والعمل على تنفيذه

فى البلاد . فوقع تشكيل لجنة من سبعة أفراد أطلق عليها (لجنة السبعة) والت أعمالها واقتضت كثرة الأعمال فيها إلى إضافة آخرين إليها فأصبحت تتركب من سبعة عشر واتمت أعمالها بعد مدة وأعدت دستور البلاد وانعقد مؤتمر وطنى سرى مثل فيه البلاد أحد وثمانون نائباً من مختلف الجهات والطبقات وعرضت عليه أعمال اللجان فأقرها بالاجماع . وكتب لائحة وقع عليها الحاضرون خلاصتها « أن تونس تقتصر الآن وبمناسبة عدم انتهاء الحرب على المطالبة بالاستقلال الداخلى إلى أن تنتهى الحرب وتسفر عما تسفر عنه » وقد وقع تبليغ هذه اللائحة إلى كافة ممثلى الدول ما عدا فرنسا التى تسربت إليها نسخة من اللائحة من ناحية أخرى أشارت إليها بعض الصحف الفرنسية ولما انتهت الحرب عمل الوطنيون على عقد مؤتمر عام وطنى صدرت عنه اللائحة الشهيرة التى أعلن فيها إفلاس الحماية وعمل تونس على الاستقلال التام (راجع قسم الوثائق)

تحرير لسياسة جديدة :

وبعد فترة من الزمن أخذ فيها اتجاه الحزب الحر الدستورى الجديد يتغير ويتحول فألف من أتباعه لجانا لوضع دستور البلاد وكانه بذلك أعرض عن الدستور الأول الذى شارك فى وضعه ووقع على لائحته وبعد اجتماعات أعلن هذا الحزب أن المبدأ الذى أعدته لجانه يتلخص فى أن جلالة ملك تونس هو مصدر السلطات الأمر المنافى لمبادىء الشريعة الإسلامية أولا وللنظم الدستورية الحديثة ثانياً . فأخذت الناس الحيرة ولم يتبينوا المرمى من هذا القرار إلا بعد أن تقدم ملك تونس بطلب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مقاده المطالبة بإجراء اصلاحات داخل نطاق الحماية .

وقد لاحظ الملك بعض إخصائه أن مطالبته بإصلاحات داخل نظام الحماية معناه الاعتراف بالحماية والرضى ببقائها . ثم أن مراسلته رأساً لرئيس الجمهورية ربما يفهم منها الاعتراف بالدخول فى الوحدة الفرنسية لأن الدستور الفرنسى يجعل من رئيس الجمهورية رئيساً أعلى للبلدان التى يتكون منها الاتحاد الفرنسى .

وكان من الواجب أن يسلم هذا الطلب إلى رئيس الوزراء التونسيين وهو بدوره يسلمه نيابة عن الملك لوزير الخارجية الذى هو المقيم العام وهذا يرسله إلى وزارة الخارجية التى تتصل بها تونس .

وبعد فترة من الزمن أعيد طلب ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فوعد هذا بالتأمل فى الموضوع . وفى تلك الاثناء دعت الحكومة الفرنسية جلالة سلطان المغرب لفتح مفاوضات معه فى مايتطلبه الشعب المغربى من تغييرات فى نظام الحكم . فكان جواب سلطان مراكش أن المفاوضات لايمكن أن تقع إلا على أساس وجوب تغيير نظام الحماية ومنح المغرب حقه فى الحرية والاستقلال .

ولما رأت فرنسا إصراره على ذلك أعرضت عن فتح مذاكرات معه والتفتت إلى ناحية تونس التى أضحت سياسة حزب الدستور الجديد فيها تؤيد مطالب جلالة الملك . وفى ذلك من المناقضة لقرار المؤتمر الوطنى مافيه .

وبواسطة هذه التوجيهات الجديدة للسياسة التونسية أضحى أتباع حزب الدستور الجديد يقومون بمظاهرات بعنوان تأييد الملك فى مطالبه وما مطالبه التى تقدم بها لرئيس الجمهورية الفرنسية إلا إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية . وقد تقدم بها طبعاً بصفته مصدر السلط كما

قرر ذلك لجان وضع الدستور من اتباع حزب الدستور الجديد .

وعندما ذهب الأستاذ أبو رقيبة إلى باريس وعرض مشروع الاصلاحات المنحصر فى النقط السبع التى يطالب بها . أعلم أن كل مفاهمة فى قضية تونس يجب أن تقع بين الحكومة الفرنسية وجلالة الملك أو من يوكل إليه ذلك من وزراء لهم الصفة الرسمية . وعند ذلك لزم تشكيل وزارة تفاوضية . وإن يشارك فيها الحزب الجديد الذى أصبح يؤيد المطلب الذى تقدم به جلالة الملك لفرنسا والذى لا يبعد أن يكون من وحى وإيعاز رجال الحزب المذكور الذين أضحت لهم علاقة متينة بالقصر وسيطرة على سياسته . وفعلا أقيلت وزارة السكماك التى كانت قائمة اذاك وحلت محلها وزارة السيد محمد شنيق التى احتل فيها سكرتير الحزب الجديد الأستاذ صالح بن يوسف وزارة العدل .

وكان تشكيل هذه الوزارة على صورة لم يسبق لها مثيل إذ تكونت من ٧ وزراء تونسيين و ٧ مديرين فرنسيين وأسندت الرئاسة للمقيم العام للحصول على أكثرية الأصوات عند الاقتراع على القرارات .

ابتدأت المفاوضات وكان الأساس الذى تقوم عليه وتتقيد به هو الرسالة الصادرة من الملك لرئيس الجمهورية الفرنسية التى يطلب فيها منه إجراء إصلاحات فى بلاده تونس داخل نطاق الحماية ثم تصريحه الثانى فى الحث على إنجاز هذه الاصلاحات ثم مذكرة من القسم التونسى من تلك الوزارة حصر فيها المطالب التى سيقع التفاوض فيها مع الحكومة الفرنسية نيابة عن جلالة الملك . وأعقب ذلك صدور ملحق للمذكرة الوزارية طلبت تحريره فرنسا فى الضمانات التى تعطيها الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية ورعاياها . وقد ردت الحكومة الفرنسية على مذكرة الوزارة

بمذكرة أخرى تقول فيها . إن الضمانات التى أعطيت لها غير كافية وأنها تطلب المزيد من الضمانات . وردت الوزارة التونسية بمذكرة تعرب فيها أنه ليس فى إمكانها أن تزيد شيئاً آخر عما تقدمت به .

والحقيقة أن حزب الدستور الجديد والوزارة كانا فى ذلك الوقت واقعين تحت حملة شديدة من الحزب الحر الدستورى التونسى (القديم) الذى حمل لواء المعارضة فى هذا الدورة بقوة ألفتت إليه الانظار وجعلت طوائف كبيرة من الشعب تؤمن بما يدلى به من الحقائق حول هذه التجربة التى قام بها حزب الدستور الجديد .

وهذه المعارضة هى التى جعلته يحترس كثيراً ويزن خطواته فى المشاركة فى الحكم وفى المفاوضة التى قام بها مع فرنسا .

وقطع الجانب الفرنسى المفاوضات لأنه لم يتحصل على كل ما كان يرغب فى الحصول عليه مما يسميه ضمانات . وحاول المفاوضون التونسيون تحسين الموقف وتلطيف التوتر وإرجاع الجانب الفرنسى للتفاوض معهم من جديد ولكن خابت كل المحاولات وفشلت التجربة التى قام بها الحزب الجديد على طول الخط . ولم تتحقق آمال رجاله التى كانوا يعلقونها على رجال الجمهورية الفرنسية الرابعة وعلى دستورها الجديد وعلى تصريح وزير خارجية فرنسا (شومان) .

وفى هذه الفترة الحرجة شاع فى الأوساط التونسية أن حزب الدستور (القديم) أوجبهة المعارضة تستعد لتقديم شكوى ضد فرنسا لمنظمة الأمم تطالب فيها باستقلال تونس وهو الحل الوحيد للمشكلة القائمة الناشئة . عن وجود سلطتين فى البلاد تتنازعان النفوذ والسلطان فيها .

وراح المفاوضون التونسيون بعد الاخفاق الذى أصابهم وبعد إصرار

الجانب الفرنسى على عدم الرجوع إلى المفاوضات أن يوسطوا مجلس الأمن أو منظمة الأمم لترجع فرنسا إلى مفاوضتهم من جـــديد وهنا تبتدىء الحوادث .

فإن فرنسا لم تهضم ولم تستسغ أن تتقدم الحكومة التونسية ولو بطلب التوسط من منظمة الأمم . فان فى ذلك خروجا عن المحاولة الثنائية لحل المشكل التونسى . وتحت تأثير حملة شديدة من الشركات والمؤسسات الاستعمارية ضد الملك والوزارة وحزب الدستور الجديد أخذت تبدو فى الجو السياسى مظاهر تحول السياسة الفرنسية وانصياعها إلى رغبات الاستعماريين فى أخذ الموقف بالشدة والقوة والقضاء على كل حركة وطنية أو أمل فى انتزاع ما اغتصبوه من نفوذ وسلطان . فأقيل المقيم العام من منصبه وأبدل مقيم آخر جديد (دى هو تـكلوك) . وهذا خلافا للعادة قدم إلى تونس على متن باخرة حربية تتقدمها بوارج أخرى وتحوم فوقها أسراب من الطائرات المقاتلة وتلقته على الرصيف قوات الجند والشرطة المختلفة الأنواع مدججة بالسلاح كانت تلك الصورة رمزاً صادقاً للسياسة الفرنسية المقبلة بتونس . وإذا كان هذا الرمز موجه للامة التونسية فإن رمزاً خاصاً موجها للوزارة تمثل فى موقف المقيم من وزير العدل التونسى فى الاقتبال الملـكى الرسمى لهذا المقيم إذ أراد وزير العدل إصلاح غلط فى ترجمة التخاطب بين الملك والمقيم وقع فيه مدير التشريعات الملـكية فصد المقيم العام وزير العدل بغلظة عن القيام باصلاح ذلك التحريف . فـكان فى ذلك العمل مثال الجفاء الذى تحمله السياسة الجديدة للوزارة .

وأما الرمز الموجه للملك فهو خلو ذلك الاقتبال الرسمى من خطاب

سفيرى كان يلقى عادة وتبسط فيه التمنيات الحسنة وماتهدف إليه سياسة فرنسا على يد المقيم الجديد .

إن هذه المظاهر قد حطمت كل أمل فى تحسين الموقف كما عبرت آخر مذكرة فرنسية سلمت للوزارة على الوضع الذى تراه فرنسا لها ولرعاياها فى تونس وأنه لموقف يتجاوز بكثير وكثير جداً نصوص المعاهدات ويكاد يجعل من البلاد التونسية قطعة فرنسية يحكمها المستعمرون وأرباب الشركات والمؤسسات المالية حكما جائزاً مباشراً يؤيده الجند والدرك والمحاكم العسكرية .

إن التصادم مع فرنسا أصبح أمراً لامفر منه . فقد كشفت عن سياسة القوة والعنف التى تريد سلوكها واتضح لذلك الفريق من التونسيين الذى كان يؤمل فيها أن أمله فى غير محله وأن التجربة التى قام بها للتفاهم معها رأساً دون تدخل الجامعة العربية أو منظمة الأمم قد فشلت على طول الخط وأنه رغم استبداله مطالب الاستقلال التام التى اتفق عليها مع بقية المواطنين فى غير مؤتمر واحد بالاصلاحات المؤدية للاستقلال الذاتى على مراحل واعطائه من الضمانات للفرنسيين مالم تخولهم إياه المعاهدات التى سطروها بأنفسهم وفرضوها على البلاد فرضا . فان كل ذلك لم يؤثر فى الجانب الفرنسى حتى يستجيب لمطالب ذلك الفريق المتواضعة بل بقى فى موقفه لايتحرك ولايتحول وتلك عادة عرفت عن الفرنسيين وعن العنصر اللاتينى بأجمعه منذ أقدم العصور .

إن الموقف الذى أضحت تفرضه هذه الظروف على تونس وشعبها هو موقف من القساوة والشدة بمكان وهو يفرض على التونسيين تعبئة

كافة جهودهم ومقدراتهم وإمكانياتهم ليواجهوا هذه الشدة والقساوة بما يحفظ أرواحهم وأموالهم وشرفهم من عبث المعتدين الطغاة .

ومما يؤسف له أن النداءات والمساعى التى بذلت لتوحيد الصفوف وجعل الأمة جبهة واحدة لمواجهة الموقف خصوصاً وقد كانت البلاد وهى تواجه تلك السياسة الحمقاء على أبواب فتنة داخلية أدى إليها التطاحن الحزبى بين الدستوريين الجدد الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم والمفاوضة وبين الدستوريين القدامى الذين يقفون موقف المعارضة ويحملون على الآخرين .

وكان الجواب من طرف الدستور الجديد عن كل نداء يوجه إليهم للاتحاد والتضامن هو قوله إن الأمة متحدة حولنا من مليكها إلى وزرائها إلى منظماتها وكلها متفقة على السياسة التى نسلكها . والخطط التى نرسمها ولاعبرة بغيرنا ولا نعترف له بوجود .

إن هذا الذى لايريدون الاتحاد معه ولايعترفون بوجوده هوالفكرة التى تطالب بالاستقلال التام للبلاد ولا تعترف بوجود فرنسا ولا بلزوم بقائها إلا أن الشعب المنتبه الواعى اليقظ قد تجاوز شهوة الزعماء ورغبتهم فى احتكار السياسة والمضى وراء أشياء ومطامع لم تتحقق فعقد مؤتمراً من أتباع الدستور الجديد لم يرض عن انعقاده كثير من قادة هذا الحزب والحكومة الفرنسية أيضاً . وقرر هذا المؤتمر العدول عن المشاركة فى الحكم وعن التفاوض مع فرنسا والرجوع إلى سياسة المقاومة والكفاح مع المكافحين . ولولا هذه الظاهرة الشعبية التى وحدت الصفوف والقلوب فدخل الناس فى الكفاح لرد طغيان الاستعمار المسلح على قلب رجل واحد لبقيت تلك الخلافات والمصادمات الدامية بين جموع

الأمة تهيىء للاستعمار قضاء مآربه باجتثاث الحركة الوطنية والقضاء عليها قديمها وجديدها بالحديد والنار . ولكن انتباه ذوى النوايا الحسنة الذين يعملون بإخلاص قد حال دون ذلك . وها نحن نرى أن المصادمات الوطنية والخلافات الداخلية التى أدت إلى التناحر قد اختفت فجأة وظهر التونسيون صفاواحدا فى ميدان الكفاح وفى المعتقلات والسجون واختلطت دماؤهم على أرض وطنهم اختلاطا هو رمز الوحدة .

وفى الوقت الذى نشاهد فيه الأمة متحدة فى ميدان الكفاح والجيوش الفرنسية المسلحة التى تعتدى عليها لا نخص باعتدائها فريق دون فريق نسمع فى منظمة الأمم وغيرها ترديد نغمة الاصلاحات والمفاوضات ومظاهر احتكار السياسة والاعتداد بالرأى . وأى شىء أقبح وأشد إيلاما للنفس من أن يرى الإنسان وطنيين يسعون ويلحون فى مصافحة الأيدى التى خضبت بدماء مواطنيهم ومزقت ستائر الكرامة والشرف وعذبت المعتقلين منهم ألوانا من العذاب لم يحكيها التاريخ فى أشنع أدواره .

وهل من البر بالوطن والمواطنين والإخلاص لقضية الوطن أن يردد السياسيون التونسيون طلب الإصلاحات والرجوع إلى المفاوضات مع الفرنسيين الذين تفعل جيوشهم فى تونس تلك الفظائع . ثم يقولون وهم يطالبون ويحملون غيرهم أن يطالب لهم بالرجوع إلى المفاوضات . إنهم يمثلون تونس بأكملها لا حزبا بعينه محاولين بذلك إقناع الرأى العام العالمى أن تونس قد أجمعت على المطالبة بالإصلاحات وإبقاء فرنسا محتلة للبلاد مسيطرة عليها .

ولقد أدهش هـذا السلوك كثيراً من المستمعين وتساءلوا هل أن كل ما بذلته وتبذله تونس من التضحيات هو ثمن لمفاوضات يقطعها الحصم

مق ما سارت على غير ما يريد أو ثمنا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحماية تستبقى الاحتلال الفرنسى للبلاد وهل يلزم لهذين الأمرين التافهين رفع قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ولم تقم على أساس التوسط فى مفاوضات لمنح إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطنى تسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة القضية فى المستقبل وتوجيهها اتجاها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية لا على الاحتكار وكتم أنفاس المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع من قبل وادعاء أن كل عمل وطنى يجب أن يصدر عن حزب الدستور الجديد وحده وعن الوزارة التى تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة والأمة هى الحزب وأن الوزارة التى يساندها هى الوزارة الشرعية الوحيدة التى يجب أن يصدر عنها كل شىء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب تسيغها وتفرض شيئا ما السكوت عنها فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات فى الأذهان وتصوير كفاح تونس فى الخارج الصورة التى تفيدهم كحزب وكوزارة أن ينتهوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن السكوت عنه .

الأوضاع الصحيحة على حقيقتها

لم تكن المطالب التى تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية فى الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسى فى يوم من الأيام يكافح ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسى والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات